جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية

المرحلة الرابعة

المادة / وطن عربي

المحاضرة العاشرة

الموارد المائية

اعداد

م.م منار محمد ابراهيم

2025-2026

الموارد المائية

تودي المياه دورا أساسيا وغير مباشر في حياة الإنسان عامة ودورا متميز في حياة الإنسان في البيئات الجافة مثل الوطن العربي خاصة نتيجة إعتبارات جغرافية حاكمة وحاسمة في الخريطة السياسية للوطن العربي منها طبيعة التوزيع المكاني لي مصادر المياه في الوطن العربي التي أسهمت بشكل مباشر في رسم خريطة توزيع السكان عامة والمراكز الحضرية خاصة كان من محصلتها أن تكدس اكثر اكثر من نصف إجمالي السكان في الأقاليم تقريبا فوق ٥ % من إجمالي المساحة فكان الكورنيش الساحلي والنهري هو الحاسم الحاكم في خريطة توزيع المراكز الحضرية وتترك غالبية المساحة التوجيه الجغرافي الذي صنعته الطبيعة في مثل هذا الإقليم الجاف فكانت مناطق شاسعة من اللا معمور تقريبا باستثناء بعض الجزر الحضرية المتناثرة في صحراء وسط وجنوب العراق

علاقات التوزيع السكاني (التصور القومي والإقليمي للمياه السطحية والجوفي بمنظور الأمن القومي العربي)

يعد النصف الثاني من القرن العشرين بداية التحول الرئيسية في النظرة العلمية للموارد المائية في الوطن العربي فقبل هذا التاريخ لم تلعب المياه سوى دور ثانوي في عمليات التنمية بوصفها غير محدودة وغير قابلة للنضب او الاستزاف ونتيجة تنامي استهلاك المياه للاستخدامات المختلفة الاقتصادي والاجتماعي بسبب نضوب بعض الموارد المائية نتيجة لفترات الجفاف المتكررة وتزايد معدلات التصحر في الأراضي الزراعية و الرعويه فقد مسألة العجز المائي من المشكلات التي تعد من أخطر التحديات التي تتطلب المواجهة المخطط وسوف يتعاظم هذا العجز لاحقا لسببين

أساسيين اولهما أنه مصادر التغذية للانهار الرئيسية تقع خارج الحدود السياسية للوطن العربي مما يعرض خطط استثمار المياه لمؤثرات اجنبية وثانيها استمرار الجفاف وتكراره في العديد من أجزاء هذا الوطن نتيجة للتقلبات المناخيه التي يشهدها العالم

و بغية الكشف عن الصورة التحليلية للعلاقات التوزيع هذه فإننا سنتخذ من البيانات المتاحة أداة تحليلية ومنها نستنتج

أولا يتسم التوزيع الجغرافي للموارد المائية العربية بخاصية عدم التكافؤ أو التوازن مكانيا و زمانيا فضلا عن ضالة حجم كميات الأمطار الساقطه بشكل عام فكمية الأمطار التي تهطل سنويا على الوطن العربي نحو ٣٣٨٥ مليار متر مكعب منها ٨٧% تنهمر على خمس دول فقط هي الجزائر والمغرب وموريتانيا والصومال والسودان التي لا تعول اكثر من ٣٧% من إجمالي سكان الوطن العربي زد على ذلك أن هناك ما يقرب من ثلاثة أخماس آي ٦٧% من مساحة الوطن العربي يبلغ معدل هطول الأمطار فيها بحدود ١٠٠ملم فقط وأن هناك ١٠% منها يقع ضمن خطي مطر سنوي ١٠٠ إلى ٣٠٠ ملم أما بالنسبة الباقية من إجمالي مساحة ١٨% تتصف بسيادة خط المطر البالغ ٣٠٠ ومما يلاحظ في هذا التوزيع التركز الجغرافي الشديد في كميات الأمطار الهاطله على الجزء الأفريقي الوطن العربي مما يترك مشرقة في وضع غير متكافئ في هذا المجال التالي فإن اتخلخل السكاني هو الطابع الطاغي لمعظم خريطة السكان جزء الأيسر مما يشكل فراغا جغرافيا أو عسكريا على وحدات هذا الجزء

ينعم وطن العربي من موارد مائية سطحية تبلغ ٣٥٢ مليار ملم مكعب سنويا يشكل تصريف الخارجي الناجم عن هطول الأمطار من خارج الرقعة السياسية الدول العربية بما يقارب ٤٥% من أجماليها ١٦١ مليار متر مكعب سنويا أي ما يقرب من نصف إجماليها تقريبا وهذا يعني أن

اهم عنصر من عناصر قوة الدول تبقى بيد الفرقاء أجانب دول الحدود المجاورة وما قد ينجم عن ذلك من مشكلات عديدة اقتصادية وسياسية وغيرها

صحيح أن هناك ما يقرب من ٥٥% من إجمالي إيرادات الموارد المائية السطحية ينجم عنها هطول الأمطار على الرقعة الجغرافية العربية ١٩١مليار متر مكعب سنويا إلا ان جزء كبير منها مصيره الضياع نتيجة التسرب او التبخر أو كلاهما فإن التمكن من الاستفادة منها طالما انه كمية الأمطار الهاطله التي تقل عن ١٠٠ملم سنويا تعطي زهاء ٧٦% من إجمالي مساحة الوطن العربي وليس حال المناطق التي تستلمها بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ ملم أفضل مما سبقها لا تتيح فرصة تصريف سطحية يذكر إلا أنها تسهم في تحسين أحوال المراعي الطبيعية

تم اعتماد أربعة اقاليم هيدروجيولوجيه داخل الرقعة الجغرافية العربية طبقا لتقسيمات المركز العربي للدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة وهذه الأقاليم هي

إقليم الشرق العربي ويضم العراق سوريا ولبنان وفلسطين

إقليم شبه الجزيرة العربية ويشمل مملكة العربية السعودية الكويت والإمارات قطر البحرين اليمن

الإقليم الأوسط ويتألف من مصر والسودان والصومال وجيبوتي

إقليم المغرب العربي ويضم الجزائر تونس والمغرب وليبيا وموريتانيا

وقد أظهر توزيع الإقليمي للموارد المائية السطحية أن هناك تباين بارز بين هذه الأقاليم ، الإقليم الأوسط يستأثر المرتبة الأولى ٤٥% من ما يزيد من فعالية هذه الصورة هو أن هذا الإقليم يعول نحو ٤٠% من إجمالي سكان قطر العربي وقد تهتز هذه الصورة عند النظر إليها بمنظار الأمن

القومي يؤكد ذلك أن زهاء ٤٦% إجمالي الموارد المائية السطحية لهذا الإقليم تنساب إليه من خارج الرقعة السياسية للدول المكونة له(اوغندا و أثيوبيا) مما يترك متطلبات السكان مختلفة وبرامج التنمية الزراعية معرضه للخطر الأجنبي لاسيما وأن بعضهن من هذه الدول في العلاقات استراتيجية مع كيان الصهيوني خاصة أثيوبيا عاد إلى ذلك أنها تشكل مع المناطق المجاورة لها ما يعرف القرن الأفريقي الذي كان في الأساس القريب ومازال كما يبدو نقطة صراع بين القوى العظمى حتى ولو كان هذا الصراع قد خفت حدته لوفاق الدولتين العظيمتين فيما يتعلق بمصالحها العليا على تظل شعوب المنطقة هي الضحية باستمرار

صحيح ان الاتفاقيات الدولية بروتوكولات المعقودة في هذا الخصوص على المستويين الدولي والعالمي قد نظمت استخدامات المياه بين الدول ظرف السلام والحرب الا ان فترات الأزمات والساعات لا سيما الساخنة منها كفيلة بأن تسلب تلك الاتفاقيات التزاماتها واحترامها ولنا امثله في العديد من بؤر الصراع

الساخن الخريطة السياسية مما يؤكد ذلك في الحرب العراقية الإيرانية ويأتي اقليم المشرق العربي بالمرتبة الثانية ٣٥% و بعبارة أخرى فإن هذا الإقليم يتحكم بحوالي اكثر من ثلث إجمالي الموارد المائية السطحية العربية إلى أنه لا يمول سوى سدس إجمالي السكان وعليه يمكن أن نطلق على هذه الإقليم بأنه إقليم الوفرة المائية على أن الإقليم الأوسط نسميه إقليم الكفاية المائية أن نسمي الاقليميين الثالث والرابع المغرب وشبه جزيرة عربية باقيلمي العوز والحرمان على التوالي اللي عن إقليم المشرق العربي يشارك نظيره السابق فيما يواجهه من مشكلات قد تنجم من خارج الرقعة الجغرافية السياسية ولكن بشكل أكثر وضوحا يؤكد ذلك ما يقرب من ٦٥% من إجمالي إيراده المائية السطحية ينساب من خارج حدوده أي تركيا وإيران

اما إقليم المغرب العربي فيحظى بالمرتبة الثالثة فهو يظفر بقرابة ١٥% من إجمالي الموارد المالية العربية ولكنه يفوق نظيره في يعول هذا الإقليم ما يقارب ٢٩% من إجمالي سكان الوطن العربي هذا ويعد إقليم شبه الجزيرة العربية أقل الأقاليم العربية إيرادا مائيا سطحيا إذا لا يستاثر سوى ما يقرب من ٢% من إجمالي الموارد المائية السطحية العربية لكنه لا يستقبل أي قطرة مائية من خارج الرقعة الجغرافية

قد يكون من المفيد أن نشير إلى أنه الإجمالي الصافي للموارد المائية السطحية يبلغ ما يقرب ٨٢% من إجماليها وعلى الرغم من ذلك فإن المستغل لا زال دونها بكثير فهو لا يتجاوز ٣٩% من إجماليها فقط لأن هناك ما يقرب ٦١% من الإمكانيات المتاحة

المائية السطحية غير مستغل بعبارة أخرى فإن هذا يعني أن حجم المستغل حاليا فقط ١٤٢ مليار متر مكعب من الماء من مجموع ٢٩٧ مليار متر مكعب الحجم الأصلي صافي عربيا وهذه الحقيقة تشكل نقطة إيجابية في الوزن الجيوبولتيكي للموارد المائية حاليا و مستقبليا

تسهم المياه الجوفية في جزء يسير لا يتجاوز ١٤% من إجمالي إيراد الماء السطحي الصافي والمياه الجوفية مثل شقيقتها المياه السطحية لم تستغل بعد الاستغلال الكامل بنسبة المعطل عن الاستغلال تبلغ ٤٥% وهذه ميزة أخرى تضاف لصالح الأمن القومي العربي لا لحجم الإيراد المائي فحسب بل لكون نقاط توزيع المياه الجوفية تأخذ انماط أخرى مغايرة للمياه السطحية مما يعني إمكانية زرع نقاط الاستيطان البشري في جهات مختلفة تعمل على إمكانية زرع فقط الاستيطان البشري في جهات مختلفة تعمل على إعادة توزيع السكان بما يمكن تحقيق الاهداف المرجوة في هذا المجال

يقف إقليم المغرب العربي الأولى في موارد المياه الجوفية عربيا يستاثر هذا الإقليم ما يقرب من ٢١١ جمالي الصافي عربية

فضلا عن الموارد المائية التقليدية فهناك موارد مائية أخرى كذلك الناتجة عن تحلية مياه البحر التي تقدر بنحو مليار متر مكعب سنويا مياه الصرف الصحي المعالجة التي تبلغ نحو ثمانية مليارات متر مكعب سنويا وتنفرد السعودية والكويت بزهاء ٧٩% من إجمالي طاقة التحلية للوطن العربي

عموما في الوطن العربي يملك ما يقارب ٦٤٩ مليار متر مكعب من المياه سنويا وتشكل الموارد المائية التقليدية السطحية والجوفي ما يقرب من ٩٧% من إجمالي وينعم أيضا مكانة مائية جيدة إذ مازال هناك ما يقرب من ٥٠% من هذه الإمكانيات غير مستغل ناهيك عن طبيعة اتصرف بالمستغل حاليا وإمكانية ترشيد الاستهلاك ذاتيا

وموضوعيا بالهداية إلى تكنولوجيا وأساليب علمية أفضل بالبيئة للاستهلاك المباشر وغير المباشر وفق أساليب التنمية المستدامة

رد على ذلك أن المعلومات المتوفرة عن حجم المياه الجوفية في الوطن العربي لازالت ضئيلة بالمقارنة مع مساحة الاحواض المائية التي تختزنها ويرجع ذلك إلى النقص الكبير في الدراسات في هذا المجال مما يدفعنا إلى القول أنه ليس هناك ما نخشاه في مجال الأمن المائي العربي بمنظور القومي الشامل

صحيح انه علاقات التوزيع الإقليمي قد كشفت عن مواطن الخلل أو عدم التكافؤ الشئ الواضح بين الأقاليم العربية المعتمدة إلى أن هذه حقيقة تتلاشى عندما تكون مسألة الأمن القومي في

الرقعة العربية هدف الأساس صانعي القرار الشعب العربي عندما تختفي حدود الوحدات السياسية عديدة ليحل محل لها الغلاف الحيوي المغلف لجسم الكائن الحي الواحد إلا وهو الوطن العربي وجودا ومصيرا

على أنه ينبغي أن نتذكر دائما حجم تصريف الوارد من خارج الحدود السياسية في الدول العربية بما يقدر بي ١٦١ مليار متر مكعب سنويا وهو يمثل بالصورة رئيسية تصريف انهار دجلة والفرات والسنيغال وتشيلي وجوبا